

تحويل المدنيين إلى المحاكم العسكرية انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية

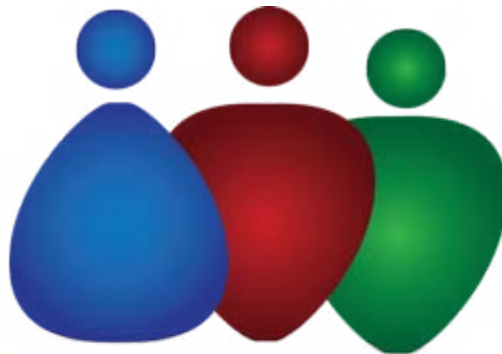
الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

(الحقوقي مازن درويش مثال صارخ على ذلك)

اعتقل الناشط الحقوقي الصحفي السوري الأستاذ مازن درويش مواليد ١٩٧٤ بتاريخ ١٦-٠٢-٢٠١٢ وذلك إثر اقتحام قوات الأمن والمخابرات لمكتب المركز السوري لحرية الإعلام والتعبير الذي يرأسه الزميل مازن درويش وهو أيضا عضو في المكتب الدولي لمنظمة مراسلين بلا حدود وعضو في الاتحاد الدولي للصحفيين ، وتم اعتقال جميع أعضاء المركز وتخريب محتوياته .

منذ ذلك التاريخ بقي مصير الأستاذ مازن درويش مجهولا حاله كحال أكثر من ٨٥٠٠٠ معتقل حتى ورد إلينا أنه تم تحويله إلى المحكمة العسكرية ، وهذه المحكمة العسكرية لا تتمتع بأدنى درجات النزاهة أو القضاء العادل وأحكامها غير قابلة للمراجعة أو الطعن وتتمتع بكامل الصلاحيات المطلقة وقضاتها من العسكريين وليسوا حقوقيين وتتشكل بقرار مباشر من وزير الدفاع وتنتظر في القضايا الخاصة بزمن الحروب ، إن كل هذا ليعطي دلالة واضحة على أن النظام السوري يعيش خارج نطاق القانون الدولي والإنساني ويضرب بعض الحائط لكافة الأعراف والقوانين والداستير الدولية حتى التي قام بالتوقيع عليها وبقي التزامه بها حبرا على ورق .

إن الشبكة السورية لحقوق الإنسان تدين بداية الاعتقال التعسفي للأستاذ مازن درويش وتعتبره لاشعري ولأخلاقي ولايستند لأي معايير حقوقية وتدين تحويل المدنيين إلى المحاكم العسكرية وتطالب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والأمم المتحدة حول العالم بالضغط على النظام السوري للكشف عن مصير الآلاف من المعتقلين والمختفين قسريا ونستنكر بأقصى العبارات الحقوقية والأدبية إحالة الحقوقي والصحفي السوري الأستاذ مازن درويش إلى محكمة عسكرية وفي هذا خطر وتهديد حقيقي على حياته ، ونشير إلى أن القانون والقضاء الدولي يتحمل أيضا مسؤولية أخلاقيه وقانونية تجاه ما يحصل من جرائم تعذيب وتصفيه بحق كافة المعتقلين من أبناء الشعب السوري .



Syrian Network
For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان